

276 مليون دينار خسارة البورصة أمس

خسرت بورصة الكويت نحو 276 مليون دينار في تعاملات أمس على وقع عمليات جني أرباح شملت الأسهم القيادية والمضاربة على حد سواء. وتراجعت القيمة الرأسمالية على وقع هذه الخسائر إلى ما دون 25 مليار دينار، حيث استقرت بنهاية تعاملات أمس عند 24,9 مليار دينار لترتفع نسبة خسائر القيمة إلى 4,6% بعد أن تقلصت في ختام الأسبوع الماضي إلى 3,5%. وتعرضت الأسهم البنكية للبيع بشكل أدى إلى خسارة المؤشرات الوزنية بنسبة 1,3% لمؤشر كويت 15 الذي تدخل البنوك في مكوناته بشكل أساسي، وبنسبة 1,1% للمؤشر الوزني، وتراجع المؤشر السعري بنسبة 0,9%.

شريف حمدي

«الأبناء» تنفرد بنشر مبادرات «مؤسسة البترول» لترشيد الإنفاق

نقل الإداريين الوافدين في «النفط» إلى عقود المقاولين

مبادرات المؤسسة وشركاتها التابعة للعاملين الكويتيين	الغزاي	التوصيات
تكريم العاملين أثناء الخدمة	وقف العمل بنظام التكريم أثناء الخدمة.	
تكريم العاملين عند انتهاء الخدمة	وقف العمل بنظام التكريم عند انتهاء الخدمة	
تذكار السفر للمهمات	● تخفيض تذكار السفر للموظفات القيادية والإشرافية	
المخصص اليومي	بصرف القيادي والموظف عند إيفاده في مهمة	
لبعثات السفر في المهام الرسمية	● 220 ديناراً يومياً بالنسبة للمعيّنين: إحدى درجات مجموعة الوظائف القيادية وذلك للسفر لكافة دول العالم.	
	● 180 ديناراً يومياً بالنسبة للمعيّنين بدرجات مجموعات الوظائف الأخرى وذلك للسفر لكافة دول العالم.	
	● حسب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (16/2016) الصادر بتاريخ 2016/2/1.	
الدورات التدريبية الخارجية	تقنين الدورات التدريبية الخارجية وأثر تطبيق قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (16/2016) الصادر بتاريخ 2016/2/1 والمتعلق بتخفيض تكلفة تذكار السفر والمخصص اليومي	
المخيمات الربيعية	وقف العمل وإقامة المخيمات الربيعية الأندية والمعاهد الصحية	وقف العمل بتحمل جزء من تكاليف الاشتراكات



خفض مزايا العاملين الكويتيين والوافدين في القطاع النفطي

والبتروكيماويات. وكشف عن أن دعم العمالة يكلف الدولة 500 مليون دينار، مشيراً إلى أنه في ظل المبادرات فإنه من المتوقع المحافظة على التكاليف المرتبطة بالرواتب والمزايا عند مستوى 1,5 مليار دينار.

وأوضح أن الهدف من اللقاء توضيح الحقائق حول لقاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح مع ممثلي نقابات الشركات النفطية، وتسليط الضوء على المبادرات الترشيدية التي قدمتها المؤسسة في إطار القرارات الحكومية. وذكر العدساني أن ترشيد الإنفاق وخفض النفقات مشروع وطني تشارك فيه كل الجهات الحكومية وليس هذه المبادرات.

وقال: «الطرف الاقتصادي الاستثنائي في الدولة يمس الجميع ونحن شركاء في المجتمع، ولا يمكن أن نكون بمعزل منه، ونحن مستمرون في دعم التوجهات الاستراتيجية للقطاع النفطي للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يومياً في عام 2020».

واختتم حديثه قائلاً: «ترشيد الإنفاق وخفض النفقات مشروع وطني تشارك فيه كل الجهات الحكومية وليس ذلك مقصوراً على القطاع النفطي». إلى ذلك أجرت شركة البترول الوطنية تصويتاً إلكترونيا حول الموافقة على المبادرات حيث صوت نحو 73% من الحضور لصالح هذه المبادرات.

مزايا الخدمة	التوصيات
انظمة الحوافز	اعادة النظر في انظمة الحوافز للكويتيين والعاملين بهدف تقنينها
تقديم الخدمات الطبية والتأمين الصحي للمتعاقدين	مراجعة الفئات المستحقة للعلاج بمستشفى الإحدي وكذلك اعداد مراجعة شاملة للخدمات الطبية المقدمة
الدرجات الشخصية	وقف العمل بمنح الدرجات الشخصية أو الاستثنائية لجميع المستويات الوظيفية الحالية والمستقبلية
بدل طبيعة العمل	اعادة النظر بقيمة البدل الحالية وذلك للمعيّنين حديثاً
تذاكر السفر	الغاء هذه الميزة للمعيّنين الجدد
التأمين على الحياة والحوادث الشخصية	تخفيض قيمة الحوادث الشخصية خارج أوقات العمل فقط
العلاوة «الزيادة» السنوية	جار مراجعة ضوابط العلاوة السنوية
ميزة السيارة بالقطاع النفطي	سيتم اعداد دراسة لمراجعة ضوابط تخصيص ميزة السيارات للعاملين بالقطاع النفطي

يهدف إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وللمواطنين في الاكتتاب والتملك في الأنشطة الخدمية النفطية، مشيراً إلى أن المؤسسة تعد حالياً جدولاً زمنياً لانطلاق تلك الشركات ومن أهمها بدء خصخصة 42 محطة وقود ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وشدد على أنه لا يوجد أي نية أو توجه للتغيير على جدول الرواتب ومكافأة نهاية الخدمة والمنحة الإضافية. وأشار العدساني إلى أن عدد العاملين في القطاع النفطي يصل حالياً إلى 20 ألف موظف ومن المتوقع أن تصل الأعداد إلى 30 ألف عامل في القريب العاجل مع التوسع في مشاريع زيادة الإنتاج والتكرير

شاملة لمزايا العاملين غير الكويتيين مثل المساعدة التعليمية وبدل السكن وتذاكر السفر والخدمات الطبية والصحية. وقالت مصادر نفطية أنه تمت مراجعة الموازنة السنوية لمؤسسة البترول لتحديد مبادرات إضافية لتقنين المصروفات وتقوم المؤسسة وشركاتها التابعة بمبادرات أخرى لترشيد المصروفات وتعظيم الإيرادات بما لا يؤثر على سلامة وكفاءة عمليات المؤسسة. وتكررت أنه سيتم تخفيض الخدمات الصحية للمتعاقدين في القطاع.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني إن الإصلاح المالي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للعاملين غير الكويتيين في قطاع النفطي من فئة تعاقب الوافدين والكويتيين إلى عقود المقاولين وذلك لتقليل التكلفة والمعادن الصحية. ومزايا الوافدين وبخصوص مبادرات

أحمد مغربي

استكملت الإدارة التنفيذية لمؤسسة البترول الكويتية أمس لقاءاتها مع الشركات النفطية لتعريف العاملين بالمبادرات التي من شأنها خفض وترشيد الإنفاق والمصروفات وإيقاف النمو المطرد في تكلفة الرواتب خلال السنوات الخمس المقبلة، وعلمت «الانباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن المبادرات التي تنفذها مؤسسة البترول الهدف منها توفير 190 مليون دينار سنوياً على ميزانية الدولة.

وقالت المصادر إن رواتب القطاع النفطي ستتخضع من 1,5 مليار دينار حالياً إلى 2,3 مليار دينار في غضون 5 سنوات.

وعقدت الإدارة التنفيذية للمؤسسة 3 لقاءات أمس في شركات البترول الوطنية ونفط الكويت وصناعة الكيماويات وذلك مع المديرين ورؤساء الفرق.

وكشفت المصادر أن المبادرات التي تخص العاملين الكويتيين في القطاع النفطي تتركز في وقف العمل بنظام التكريم أثناء الخدمة، ووقف العمل بنظام التكريم عند انتهاء الخدمة وتخفيض تذكار السفر للوظائف القيادية والإشرافية.

وقالت إن المخصص اليومي لنفقات السفر في المهام الرسمية ستكون يبدأ صرف بدل نقدي للقيادي والموظف عند إيفاده في مهمة رسمية حسب التالي: ● صرف 220 ديناراً يومياً بالنسبة للمعيّنين بإحدى درجات مجموعة الوظائف القيادية وذلك للسفر إلى كل دول العالم.

● صرف 180 ديناراً يومياً بالنسبة للمعيّنين بإحدى مجموعات الوظائف الأخرى وذلك للسفر إلى كل دول العالم.

وذكرت أن من بين المبادرات أيضاً تقنين الدورات التدريبية الخارجية وتخفيض تكلفة تذكار السفر والمخصص اليومي، وذلك

تناولت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) في تقرير اقتصادي التداعيات والخيارات المتاحة للنفط، حيث أشارت إلى أن النفط يشكل حوالي 47% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج.

وذكر التقرير الذي أعدته إدارة الدراسات والسياسات الصناعية في «جويك» أنه على الرغم من تأثر دول المجلس بالصدمة الأولى للآزمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية 2008، والتي أدت لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية الأجنبية للصناديق السيادية الخليجية، التي بلغت حوالي 1,4 تريليون دولار آنذاك، فإنها تمكنت من امتصاص تداعياتها واستيعاب هزاتها الارتدادية والتعافي من آثارها في وقت قياسي، عجزت عنه بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا واليونان، وقد ساعدها في ذلك توافق الفوائد المالية كارصة احتياطية، واستئناف التدفقات المالية الناجمة من معاودة ارتفاع أسعار النفط بشكل تدريجي لتصل في 2011 إلى حوالي 107,5 دولارات للبرميل.

وأوضح التقرير أن القطاعات الاقتصادية في دول المجلس، خاصة قطاعات الصناعة والإنشاءات والتجارة، شهدت ازدهاراً لافتاً للنظر خلال العقد الماضي، وخاصة

توقعات بانخفاض الإيرادات النفطية إلى 287 مليار دولار في 2016

هل اقتصادات الخليج قادرة على صد عاصفة هبوط النفط؟

المقدم للمحروقات، والتحول نحو الطاقة المتجددة، وتعميق دور القطاع الخاص بشكل أكبر في التنمية، وإشراكه في صنع القرار بشكل فعال، وتأهيل المواطنين الخليجيين للانخراط بشكل أكبر في العمل بالقطاع الخاص، وتنويع القاعدة التصديرية، وفرض ضرائب على الدخل والأرباح.

إن تحدي انخفاض أسعار النفط وتوقع استمرار انخفاضه بشكل أكبر، حسب تقديرات بعض المؤسسات الدولية ذات الاهتمام، يمكن أن يتحول إلى فرصة حقيقية لدول المجلس للإسراع في الانتقال من الاقتصاد النفطي إلى الاقتصاد القائم على التصنيع، مستخدمة عناصر القوة الأخرى التي تمتلكها من موقع جغرافي متوسط، وإمكانات الانتقال للطاقة البديلة، وتنوع في سوق العمل، إذ إن هذا الانخفاض يضع دول المجلس أمام تجربة حية لما قد يحصل مستقبلاً، عندما يتحول العالم إلى الاعتماد بشكل كلي على مصادر الطاقة المتجددة، وانخفاض اعتمادها على النفط، أو عند نزوب النفط في أسوأ الأحوال، ويمكنها الفرصة وبشكل إيجابي لإعادة تنظيم اقتصاداتها بشكل يتناسب مع السيناريوهات المستقبلية، التي طالما أرقت المخططين وصناع القرار في دول المجلس.

«مورجان ستانلي»: صعوبة تخطي النفط 45 دولاراً

الصعود مجدداً في 2017. وشددت المذكرة البحثية على عدم ظهور فوائد اقتصادية من هبوط أسعار النفط، حيث إن انخفاض سعر الخام أقل من تكاليف الإنتاج جعل مكاسب الدخل بالنسبة للمستهلكين أقل من التكاليف للمنتجين، ما جعل الأمر سلبي المحصلة في النهاية.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد توقعت يوم الجمعة الماضي أن أسعار النفط وصلت للقاء، مشيرة إلى أن الإنتاج من خارج «أوبك» سينخفض بمقدار 750 ألف برميل يومياً خلال العام الحالي.

الذي تم تبنيه خلال العقود الماضية والهادف لتنويع القاعدة الإنتاجية إلى تطوير البنية التحتية لدول المجلس، وتحديث التشريعات الاقتصادية والتطوير المؤسسي، وتأهيل القطاع الخاص للعب دور أكبر في عملية التنمية، وقيام دول المجلس بتبني إستراتيجيات تنموية جادة لزيادة القدرة التنافسية وتحريك الاقتصادات الوطنية.

كل ذلك سينعكس إيجابياً في الحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى ما يتوجب اتخاذه من قرارات إستراتيجية تتعلق بإصلاحات اقتصادية، تتمثل بالرفع التدريجي للدعم، وخاصة الدعم

نكر بنك «مورجان ستانلي» أن التحوط والتخزين سوف يواصلان الضغط الهبوطي على أسعار الخام الأميركي، رغم حقيقة وصول الأسعار للقاء خلال الفترة الماضية.

وأشارت مذكرة بحثية للبنك الأميركي، أمس، إلى أن أسعار النفط سوف تعاني لكسر مستوى 45 دولاراً للبرميل، حتى في حال واصل الدولار الأميركي هبوطه.

وأوضح «مورجان ستانلي» أنه رغم وصول أسعار النفط للقاء خلال الفترة الحالية، إلا أنه من المرجح استمرار الأداء الهادئ خلال ما تبقى من العام الحالي، قبل أن تبدأ في

حوالي 416,3 مليار دولار في 2014، تم إنفاق جزء كبير منها على البنية التحتية، ما وفر سيولة لدى النظام المصرفي، مكنت من تنمية استثمارات القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، ووفقاً للتقرير، فقد تمكنت دول المجلس من تقديم الدعم المالي لاقتصادات عربية أخرى عانت من تداعيات ما سمي بالربيع العربي مثل مصر والأردن واليمن.

ويتبين مما سبق الأهمية التي يحظى بها النفط كمحرك أساسي لعملية التنمية في دول المجلس، ودور اقتصادية واقفة ضد الأزمات والهزات الاقتصادية، مما لا يدع مجالاً للشك أن الانخفاض الحالي



دول الخليج تواجه انخفاض أسعار النفط باتخاذ قرارات إستراتيجية تتعلق بإصلاحات اقتصادية

أجنبية بلغت حوالي 53 مليار دولار. كذلك فإن متانة الاقتصادات الخليجية جعلت منها ملجأً آمناً لرؤوس الأموال الأجنبية إبان الأزمة المالية العالمية وما بعدها، خاصة أنها كانت تمتلك البيئة الاقتصادية الملائمة، ومستعدة لاستقبال الاستثمارات الهاربة من السنوات العشر الماضية (2005 - 2014)، حيث ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمة الوافدة بمعدل نمو مركب بلغ حوالي 19,9% سنوياً، وهو ضعف معدل النمو السنوي للاستثمارات المالية، والتي بلغ معدل نموها حوالي 9,6% خلال الفترة نفسها، وحاز قطاع الصناعة الخليجي استثمارات

416 مليار دولار

فوائض مالية

حققتها دول الخليج

خلال 10 سنوات

53 مليار دولار

حازها قطاع

الصناعة الخليجي

من الاستثمارات

الأجنبية